

تقرير

نهب الفوسفات الصحراوي خلال الربع الثاني من سنة 2022

تقديم

خلال الربع الثاني من هذه السنة واصل الاحتلال المغربي نهب الفوسفات الصحراوي، وقد ساعده في ذلك إصرار الشركات المتورطة في نقل واستيراد الفوسفات الصحراوي على تجاهل القانون الدولي ورفض جهة البوليساريو لأنشطتها غير الشرعية. فضلا عن تجاهل نداءات جمعية مراقبة الثروات وحماية البيئة بالصحراء الغربية AREN، وغيرها من منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم.

نجدد مطالبتنا بوقف النهب، وندعو الشركات المتورطة إلى الامتثال للقانون الدولي وتحمل مسؤولياتها وعدم إعطاء الاحتلال المغربي الفرصة لمواصلة النهب مع ما يرتبط به من انتهاكات لحقوق الإنسان بالمناطق المحتلة، وتعطيل سيادة الشعب الصحراوي على موارده.

بلغت حصيلة النهب خلال الربع الثاني من هذه السنة 395,398 طن، وقد توزعت على سبع شحنات، أغلبها حصلت عليها شركة INNOPHOS حيث بلغت حصتها 117,555 طن، تليها شركة PARADIP، بحصة بلغت 114,255، فيما بلغت حصة كل من RAVENSDOWN و Balance Agri-Nutrients النيوزيلانديتين 40077 طن و 63511 طن على التوالي.

اتبعت الشركات عدة طرق جعلت مهمة الرصد والتتبع صعبة، حيث لجأت هذه المرة إلى تغيير مساراتها المعتادة، لكن رغم ذلك تمكنا من تتبع السفن ومعرفة وجهاتها النهائية في آخر المطاف.

السفينة	IMO	العلم	الوزن بالطن	الوجهة النهائية	تاريخ مغادرة الأراضي المحتلة	تاريخ الوصول للوجهة النهائية
THEMIS	9452543	ليبيريا	58487	Coatzacoalcos (المكسيك)	27-04-2022	13-05-2022
YAN AN HAI	9446128	جزر مارشال	56957	باراديب (الهند)	2020-12-14	16-05-2022
SEA BREEZE	9869710	ليبيريا	40077	نايير (نيوزيلاندا)	12-05-2022	26-06-2022
Berge tateyama	9866706	المملكة المتحدة	63511	تورانغا (نيوزيلاندا)	13-06-2022	30-07-2022
Darya sati	9752424	هونغ كونغ	63523	المكسيك	29-05-2022	16-06-2022
GLOBAL FRONTIER	9445605	بنما	57298	ترينكو مالي (سريلانكا) باراديب (الهند)	23-06-2022	18-07-2022 24-07-2022
Yasa EMIRHAN	9454503	جزر المارشال	55545	المكسيك	30-06-2022	16-07-2022

الشركات المتورطة



THEMIS

Yasa EMIRHAN

Darya sati

177,555

طن



3 شحنات

حافظت الشركة الأمريكية innophos على أكبر حصة من نهب الفوسفات الصحراوي خلال الأشهر الأخيرة، وقد أثارت أول شحنة لها بعد توقف دام سنوات الكثيرة من التساؤلات في وسائل الإعلام، بعد أن رصدتها AREN في 17 يوليو 2021 متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لكن السفينة غيرت مسار رحلتها في 29-07-2021 إلى ميناء Coatzacoalcos في المكسيك. تذكر AREN الشركة ببيانها المنشور بتاريخ 2 يوليو 2018، الذي أكدت فيه إيقاف استيراد الفوسفات من الصحراء الغربية، كجزء من التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.



114255
طن



2 شحنتين



YAN AN HAI
GLOBAL
FRONTIER

غادرت المناطق المحتلة في 23 يونيو 2022، وقد حددت ميناء TRINCOMALEE بسريلانكا كوجهة لها، وكان من المتوقع أن تصله يوم 18 يوليو، لكنها توجهت إلى ميناء كولومبو، وأبحرت بعد ...ذهب بعد ذلك رصدت متوجهة إلى ميناء باراديب بالهند، ووصلته يوم 24 من نفس الشهر. لا نعلم بعد لماذا توجهت إلى كولومبو.



مازال المستوردون النيوزيلانديون يصرون على النهب، متجاهلين حكم المحكمة العليا النيوزيلندية الذي أكدت من خلاله على الوضع القانوني للصحراء الغربية، ومبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وتأثير استمرار التورط في النهب على سمعة نيوزيلاندا كمستثمر مسؤول.

63511

طن



1 شحنة



Berge tateyama

غادرت هذه السفينة العيون المحتلة يوم 13 يونيو وحددت بورسعيد كوجهة لها، وبعدها أبحرت دون تحديد وجهة، وبعد تتبع مسار السفينة عرفنا أنها متوجهة إلى ميناء تورانغا وستصله يوم 30 يوليو 2022. صعب تغيير المسار المخطط إلى نيوزيلاندا عملية التتبع خاصة أن السفينة لم تكن تظهر بوضوح وجهتها. كانت الشحنات الموجهة إلى نيوزيلاندا تأخذ طريقا مغايرا حيث تتجه جنوبا من ميناء العيون المحتلة.

40,077

طن



ravensdown



SEA BREEZE

1 شحنة

غادرت المناطق المحتلة يوم 12 ماي 2022 متوجهة ميناء سنغفورة، وصلته يوم 06 يونيو
وغادرته يوم 07، بعد أن قضت 16 في الميناء فقط، وتوجهت بعدها نحو ميناء نابير بنيوزيلاندا.



مجموعة من المتظاهرين في Dunedin يوم 12 يوليو 2022 المصدر WSCNZ

تظاهر مجموعة من النشطاء النيوزيلانديين ضد هذه السفينة في ميناء Dunedin، وطالبوا الشركة بوقف التورط في استيراد الفوسفات الدموي من المناطق المحتلة، وطالبت حملة الصحراء الغربية في نيوزيلاندا "بوقف هذا الشراء غير القانوني (للفوسفات الصحراوي)، ووقف تمويل الحرب الجارية، وهو ما سيسمح للأمم المتحدة بإجراء استفتاء تقرير المصير مستقل تحت رعاية الأمم المتحدة، وتحرير (الشعب الصحراوي) من الحكم المغربي وتمكينه من السيادة على أرضه."

آثار النهب على الشعب الصحراوي

رغم ما يجنيه الاحتلال المغربي من النهب فإنه يواصل حرمان الشعب الصحراوي من الحق في العمل في هذا القطاع، وتؤكد الإحصائيات التي تتوفر عليها أن هناك مخططا للقضاء على العمال الصحراويين، وتعويضهم بالمستوطنين المغاربة. حيث انتقلت نسبتهم من 35% خلال العشر سنوات الأخيرة إلى 25%، وخير مثال على معالم هذا المخطط حرمان الصحراويين من حملات التوظيف، ففي نهاية سنة 2015، أعلنت شركة فوسبوكراغ عن 1700 منصب شغل، وتم توظيف 500 عامل كدفعة أولى من بينهم 35 صحراويا فقط. وتشير شركة الاحتلال إلى أنها تشغل 2300 عامل، من بينهم 62% من "السكان المحليين"، وهذا الوصف هو وصف مضلل لأنه يحاول الالتفاف على حقيقة موجات الاستيطان التي تشجعها دولة الاحتلال بالكثير من الإغراءات كتوفير فرص العمل، وقد أدى هذا إلى تغيير الخريطة الديموغرافية لصالح الاحتلال، حيث أصبح الشعب الصحراوي أقلية في وطنه.

رغم أن أي تحليل موضوعي، سيخلص إلى هذه الاستنتاجات فإن الشركات المتورطة في النهب، تحولت إلى أبواق لترويج المعلومات المضللة التي ينشرها الاحتلال، فمثلا نشرت شركة RAVENSDOWN على موقعها الالكتروني أنها تزور المنطقة بانتظام وأن شركة فوسبوكراغ تشغل 2200 من سكان المنطقة وأن وقف استثمارات ستؤثر سلبا على هؤلاء .

مثل هذه الحجج تتجاهل مسألة مهمة، وهي أن الشعب الصحراوي سيد على ثرواته وأرضه، وهذه السيادة تمنحه سلطة حصرية في التصرف وفق ما يراه هو أنه مفيد له لا وفق ما تراه أو فوسبوكراغ والاحتلال، وهكذا فإن ادعاءات الاستفادة المحتملة لا تعدو كونها مغالطة منطقية توظف الخطاب التبيري للنهب. وهذا بالفعل ما أكدت عليه المحكمة الأوروبية في حكمها الأخير سبتمبر 2021 ، الذي ألغت بموجبه اتفاقيتين بين

الاتحاد الأوروبي والاحتلال المغربي تشملان الصحراء الغربية دون موافقة شعبها عبر ممثله الشرعي المعترف به دوليا جبهة البوليساريو.

تنبه طبيعة وخطاب بيانات بعض الشركات المتورطة في نهب ثروات الشعب الصحراوي إلى خطورة استمرار النهب على عملية تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، فهي تنسجم تماما مع خطاب الاحتلال المغربي ومبرراته الهشة للنهب، كما تحاول التطبيع مع وضع غير قانوني، عبر تعطيل أو إنكار حق ثابت في القانون الدولي، وهو الحق في تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

ما يعزز مخاوفنا من أن الشركات تحولت إلى قسم علاقات عامة للاحتلال هو أنها تبرر تورطها في النهب بكونه يحقق تنمية مزعومة ويوفر مناصب شغل للمستوطنين. ولكنها في الواقع توفر عامل الاستمرار الاقتصادي للاحتلال وبالتالي استمرار تعنت المغرب وانتهاك حقوق الإنسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية.

إن دولة الاحتلال المغربي وهي تقوم بعمليات النهب المتكررة للفوسفات الصحراوي بتواطؤ مع الشركات والحكومات الدولية أمام أنظار العالم، ضاربة عرض الحائط القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وخصوصا المادتين 02 و 72، وكذا الوضع القانوني لإقليم الصحراء الغربية باعتباره إقليما غير مستقل ذاتيا مازال في طور تصفية الاستعمار، ولم يتمكن شعبه بعد من ممارسة حقه في تقرير المصير منذ عام 1966، تؤكد إصرارها على استمرار معاناة الشعب الصحراوي.

وإذ نلفت انتباه المنتظم الدولي بأن ما تقوم به السفن المتورطة في نهب الثروات الصحراوية من تواطؤ مع سلطات الاحتلال المغربية ومحاولتها نهج أساليب جديدة تعتمد على التمويه والمراوغة للتغطية على عمليات النهب والاستنزاف، فإننا نطالبه بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الصحراوي من أجل تمكينه من ممارسة حقه في السيادة على ثرواته، وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة للاحتلال المغربي من أجل ثنيه عن مواصلة عمليات النهب والاستنزاف للفوسفات الصحراوي من الجزء المحتل من الصحراء الغربية.

عن المكتب التنفيذي لـ AREN